



مؤتمر مصراتة 2026 Misrata Conference 2026

من السبت إلى الإثنين الموافق 24-26 أكتوبر 2026

دليل إرشادي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF))

المنعقد تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC))

نبذة عن المجلس:

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (Economic and Social Council – ECOSOC) أحد الأجهزة الرئيسية الستة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد أنشئ بموجب ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ليكون أحد المحاور الأساسية لتنسيق الدولي في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتنمية.

يعمل المجلس كمنتدى رئيسي لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الدولية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما ينسق عمل 14 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى 9 لجان و5 لجان إقليمية. يعقد المجلس اجتماعات منتظمة مع أكاديميين بارزين وممثلي قطاع الأعمال وأكثر من 3200 منظمة غير حكومية. يتكون المجلس من 54 دولة عضو يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل الجمعية العامة لغترات متزامنة لمدة ثلاث سنوات. مع توزيع المقاعد وفق التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء ولكل دولة عضو ممثل واحد في المجلس، ويكون التوزيع وفقاً للآتي: 14 للدول الأفريقية، و11 للدول الآسيوية، و6 للدول الأوروبية الشرقية، و10 للدول اللاتينية والكاريبية، و13 للدول الأوروبية الغربية الأخرى.

اختصاصات المجلس ودوره

يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور محوري في تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتنمية. ويعمل على توفير منصة للحوار بين الدول الأعضاء، وتنسيق الجهود الدولية، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

فمن حيث الشراكات يتعاون ECOSOC مع الحكومات والشركات والمجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب والأكاديميين والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية من خلال المنتديات. وجانب أساسي في هذه المنتديات

هو الحوارات المتعددة الأطراف التي تعمل على تنفيذ أجندتها. وفي سياق هذه المحاكاة، يتركز العمل على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، باعتباره منصة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومناقشة التحديات، وتبادل الخبرات، والتفاوض حول الاستجابات والسياسات اللازمة لتسريع التنفيذ.

نبذة عن المنتدى (HLPF) :

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (High-Level Political Forum on Sustainable Development) هو المنصة المركزية للأمم المتحدة المعنية بمتابعة ومراجعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر. أنشئ المنتدى بموجب قرار الجمعية العامة رقم 67/290 الصادر عام 2013، ليحل محل لجنة التنمية المستدامة التي كانت قائمة منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992.

يجتمع المنتدى سنوياً تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) لمدة ثمانية أيام في شهر يوليو من كل عام في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، كما يجتمع كل أربع سنوات تحت مظلة الجمعية العامة على المستوى الوزاري بمشاركة رؤساء الدول والحكومات.

في هذه المحاكاة، لن تتم محاكاة المنتدى في إطار الجمعية العامة، وإنما ستتم محاكاة الجزء الوزاري من المنتدى السياسي الرفيع المستوى ضمن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC High-level Segment) وبناءً عليه، سيتعامل المندوبون مع الجلسة باعتبارها اجتماعاً رفيع المستوى للدول الأعضاء لمناقشة التقدم والتحديات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتفاوض بشأن الاستجابات والسياسات اللازمة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يشارك في المنتدى 20 مندوباً يمثلون 20 دولة عضواً في الأمم المتحدة، ويتولى كل مندوب تمثيل موقف الدولة الموكلة إليه في المناقشات والمفاوضات، مع مراعاة أولوياتها الوطنية، وتحدياتها التنموية، والتزاماتها الدولية، ومصالحها في إطار التعاون متعدد الأطراف. وقد روعي في اختيار الدول تحقيق تنوع جغرافي واقتصادي وتنموي يعكس تعدد المصالح والمواقف التي يمكن أن تظهر في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما يسمح بوجود وجهات نظر مختلفة بين الدول المتقدمة والنامية، والدول ذات الاقتصادات المتنوعة، والدول التي تواجه تحديات مرتبطة بالطاقة أو البنية التحتية أو التنمية الحضرية أو التمويل أو الشراكات الدولية.

تضم الوفود المشاركة في المحاكاة كلاً من: (ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، أستراليا، كندا، إسبانيا، سويسرا، هولندا، النمسا، ألبانيا، ماليزيا، تايلاند، كينيا، قطر، غانا، المغرب، الجزائر، تنزانيا، رواندا، والسنغال).

وتتوج أعمال المحاكاة بالتفاوض واعتماد إعلان وزاري (Ministerial Declaration) ، على غرار المخرج الذي يُعتمد في الجزء الوزاري للمنتدى. وفي دورة عام 2026، كان اعتماد الإعلان الوزاري بنداً من بنود أعمال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب اختتام أعمال المنتدى.

يعد المنتدى الإطار الرئيسي الذي تلتقي فيه الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، والاتفاق على توصيات لتسريع التنفيذ.

ويتيح المنتدى للدول الأعضاء:

- مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة .
- تحديد التحديات والثغرات في التنفيذ.
- مناقشة السياسات اللازمة لتسريع التنفيذ .
- تعزيز التعاون والشراكات .
- الربط بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .
- صياغة توجيهات سياسية مشتركة بشأن المرحلة المقبلة .

ولا تقتصر المشاركة في المنتدى على الحكومات؛ إذ تشارك فيه كذلك جهات من منظومة الأمم المتحدة وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وغيرها من أصحاب المصلحة.

آليات عمل المنتدى

يعتمد المنتدى السياسي الرفيع المستوى على مجموعة من الآليات لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ومن أبرزها المراجعات الوطنية الطوعية (Voluntary National Reviews – VNRs)، التي تتيح للدول عرض ما أحرزته من تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستعراض التحديات التي تواجهها، وتبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة مع الدول الأخرى.

كما يتضمن عمل المنتدى الاستعراض المتعمق لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تُختار للمراجعة في كل دورة، بما يتيح للدول مناقشة التقدم المحرز، والفجوات القائمة، والسياسات والإجراءات اللازمة لتسريع التنفيذ.

ويشكل الحوار السياسي رفيع المستوى أحد المكونات الأساسية للمنتدى، حيث تجتمع الدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، والتحديات المشتركة، وسبل تعزيز التعاون الدولي وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُختتم الجزء الرفيع المستوى المنعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد إعلان وزاري (Ministerial Declaration) يعكس النتائج السياسية للمناقشات والتفاوض بين الدول.

وفي هذه المحاكاة، سيتم التركيز بصورة خاصة على الجانب التفاوضي من الجزء الوزاري للمنتدى؛ إذ لن يقتصر دور المندوبين على مناقشة التحديات التنموية، وإنما سينتقلون إلى التفاوض بشأن الأولويات والسياسات

والتوصيات التي يمكن أن تحظى بتوافق الدول، وصولاً إلى صياغة واعتماد إعلان وزاري يمثل المخرج النهائي للمحاكاة.

محاور تركيز اللجنة

تنطلق هذه المحاكاة من الإطار العام لعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع تخصيص النقاش داخل اللجنة لبحث الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، بوصفهما محورين مترابطين يمكن من خلالهما مناقشة عدد من التحديات التي تواجه تنفيذ أجندة 2030، ولا سيما في الدول المتأثرة بالأزمات الاقتصادية أو السياسية.

ويناقش المندوبون، في هذا السياق، أربعة محاور رئيسية مترابطة:

1. **المرونة الاقتصادية: (Economic Resilience)** بحث قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات والأزمات، والحفاظ على فرص العمل والنشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة الدول على التعافي والنمو المستدام.

2. **التعافي بعد الأزمات: (Post-Crisis Recovery)** مناقشة السياسات اللازمة لإعادة بناء الاقتصادات والمؤسسات والمجتمعات بعد الأزمات، مع ضمان أن تكون عملية التعافي شاملة ومستدامة وألا تترك الفئات الأكثر هشاشة خلف الركب.

3. **تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: (SDG Implementation)** بحث الفجوة بين الالتزامات الدولية والتنفيذ الفعلي، والعوائق التي تحول دون تحقيق الغايات المرتبطة بالهدفين الثامن والسادس عشر، بما في ذلك محدودية الموارد، وضعف المؤسسات، والبطالة، وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص والخدمات.

4. **المراجعات الوطنية الطوعية: (Voluntary National Reviews – VNRs)** الاستفادة من المراجعات الوطنية الطوعية بوصفها إحدى الآليات الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ أجندة 2030، من خلال عرض التقدم المحرز، والتحديات الوطنية، والدروس المستفادة، والممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تسريع التنفيذ.

ملاحظة مهمة: لأغراض محاكاة الأمم المتحدة، تم كتابة خلفية المواضيع وفقاً لسردية وقرارات الأمم المتحدة السابقة. إن كل ما يرد هنا لا يعبر عن أفكار ومعتقدات الجهة المنظمة، أو الحاضرين للمحاكاة، أو من صاغوا هذا المستند.

المحور الأول:

الهدف الثامن — العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يعرف الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بأنه السعي إلى «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»، ويشمل هذا الهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يتناسب مع الظروف الوطنية لكل دولة، ورفع مستويات الإنتاجية من خلال التنويع الاقتصادي والتحديث التكنولوجي والابتكار، وخلق فرص عمل لائقة للشباب والنساء، ومكافحة عمالة الأطفال القسرية والاتجار بالبشر، وصولاً إلى حماية حقوق العمال وبيئات عمل آمنة للجميع.

يعد الهدف الثامن من الأهداف المحورية في منظومة التنمية المستدامة، إذ يمثل حلقة الوصل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ويُنظر إليه باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والحد من الفقر، وتقليص الفجوات بين الدول وداخلها. ورغم الجهود الدولية المبذولة منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال هذا الهدف من بين الأهداف الأكثر تعثراً عالمياً، إذ تشير تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد تراجع بنسبة 3.8% خلال جائحة كوفيد-19، وأن نمو الإنتاجية العالمية لا يزال يكافح للعودة إلى مستوياته السابقة لتلك الجائحة. وتشمل أبرز التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في هذا الصدد:

اتساع الاقتصاد غير الرسمي: لا تزال نسبة كبيرة من القوى العاملة حول العالم، وخصوصاً في الدول النامية والدول الخارجة من أزمات، تعمل خارج الأطر القانونية والرقابية الرسمية، مما يحرّمها من الحماية الاجتماعية والحقوق العمالية الأساسية.

البطالة بين الشباب والنساء: ترتفع معدلات البطالة بشكل ملحوظ بين فئتي الشباب والنساء مقارنة بمعدلات البطالة العامة، خصوصاً في الدول التي تشهد اضطرابات اقتصادية أو سياسية.

ضعف الحماية الاجتماعية الشاملة: لا تزال ملايين العائلات حول العالم غير مشمولة بأي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، وهو ما تفاقم بشكل خاص خلال الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية.

محدودية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تواجه هذه المشاريع، رغم كونها المحرك الأساسي للتشغيل في معظم الاقتصادات، صعوبات كبيرة في الوصول إلى التمويل، خصوصاً في الدول ذات المخاطر الاستثمارية المرتفعة.

تتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أهمية تحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في وجهات النظر حول كيفية تحقيقه. وتتمثل أبرز نقاط التصادم بين الدول الأعضاء في الآتي:

مسؤولية الدول المتقدمة تجاه الدول النامية: ترى الدول النامية أن على الدول المتقدمة توفير الدعم المالي والتقني والتكنولوجي اللازم لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود، فيما ترى بعض الدول المتقدمة أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق كل دولة في إصلاح سياساتها الاقتصادية الداخلية.

نطاق الحماية الاجتماعية: تختلف الدول حول ما إذا كان ينبغي الالتزام بتوسيع الحماية الاجتماعية تدريجياً، أم الالتزام صراحة بهدف التغطية الشاملة والعالمية للجميع بحلول موعد محدد.

تنظيم الاقتصاد غير الرسمي: تتفاوت الرؤى بين الدعوة إلى دمج العمالة غير الرسمية تدريجياً عبر الحوافز الاقتصادية، والدعوة إلى فرض تنظيم قانوني صارم قد يُنظر إليه في بعض السياقات على أنه عبء إضافي على الفئات الأكثر هشاشة.

فعلى سبيل المثال، وخلال مفاوضات الإعلان الوزاري لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 — الذي خصص إحدى جلساته المواضيعية الرئيسية لمراجعة التقدم في الهدف الثامن ضمن سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 — تمكنت الدول الأعضاء في النهاية من اعتماد الإعلان بتوافق الآراء، غير أن المفاوضات برئاسة ممثلي فنلندا والعراق شهدت خلافات حول عدد من الصياغات، أبرزها:

الخلاف حول الالتزام بالحماية الاجتماعية الشاملة: طالبت مجموعات من المجتمع المدني والدول النامية بتضمين التزام صريح بتحقيق التغطية الاجتماعية الشاملة والعالمية للجميع، فيما اكتفى النص النهائي للإعلان بالدعوة إلى "توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية" دون الالتزام بتحقيق الشمول الكامل، وهو ما اعتبرته بعض مجموعات المجتمع المدني تراجعاً عن مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

الخلاف حول آليات دمج الاقتصاد غير الرسمي: تباينت مواقف الدول حول الآليات المناسبة لدمج العمالة غير الرسمية، بين الدعوة إلى تسهيل الوصول للتمويل الأصغر والخدمات المصرفية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبين المطالبة بأطر تنظيمية وضريبية أكثر صرامة.

وفيما يلي مواقف الدول المختلفة:

الدول المتقدمة: ركزت بشكل عام على أهمية الإصلاحات الهيكلية الداخلية والحوكمة الرشيدة كشرط لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع تقديم دعم تقني ومالي مشروط ببعض معايير الشفافية.

الدول النامية: شددت على ضرورة حصولها على دعم مالي وتقني غير مشروط من المجتمع الدولي لتمكينها من تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، معتبرة أن ربط الدعم بشروط سياسية أو حوكمية يمس بسيادتها الوطنية.

الدول الخارجة من نزاعات أو أزمات اقتصادية حادة: ركزت على أولوية إعادة بناء مؤسسات التشغيل والحماية الاجتماعية الأساسية بشكل عاجل، ودعت إلى مرونة أكبر في تطبيق المعايير الدولية خلال المرحلة الانتقالية.

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

1. ما هي أبرز أسباب تعثر الهدف الثامن على المستوى العالمي رغم مرور أكثر من عشر سنوات على اعتماد خطة 2030؟
2. ما هي السياسات الأنسب لدمج الاقتصاد غير الرسمي دون الإضرار بالفئات الأكثر هشاشة؟
3. كيف يمكن الموازنة بين حق الدول في سيادتها الاقتصادية وحاجتها إلى الدعم الدولي؟
4. ما هي الآليات الملائمة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في الدول محدودة الموارد؟
5. كيف يمكن تسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في الدول عالية المخاطر الاستثمارية؟
6. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الرقمية في خلق فرص عمل لائقة للشباب والنساء؟

المحور الثاني:

الهدف السادس عشر — السلام والعدل والمؤسسات القوية

يدعو الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات». ويشمل هذا الهدف الحد من جميع أشكال العنف ومعدلات القتل العمد، وإنهاء الاستغلال والاتجار بالبشر وسوء معاملة الأطفال، وتعزيز سيادة القانون وتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة، والحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وبناء مؤسسات فعالة وشفافة تخضع للمساءلة، وضمان اتخاذ القرارات بطريقة مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات.

يعد هذا الهدف من أكثر الأهداف حساسية داخل منظومة الأمم المتحدة، إذ لم يحظَ عند صياغته بالإجماع الذي حظيت به أهداف أخرى؛ فقد شاركت في مفاوضاته دول كانت تخوض حينها مسارات سلام داخلية، وخشيت أن يقيّد الاتفاق على بعض غاياته من مرونتها في تلك المفاوضات، حتى إن بعض المفاوضين اعتبروا وقتها أن هذا الهدف "لا ينتمي أصلاً" إلى إطار الأهداف السبعة عشر. ورغم ذلك، بات يُنظر إليه اليوم باعتباره حجر الزاوية الذي يُمكن باقي الأهداف من التحقق، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية دون سلام، ولا سلام دون تنمية. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن معدل جرائم القتل العمد على مستوى العالم تراجع بشكل طفيف من 5.9 لكل 100 ألف نسمة عام 2015 إلى نحو 5.5 عام 2020، غير أن أعداد ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين سجلت ارتفاعاً حاداً في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس مدى هشاشة التقدم المحرز في هذا الهدف. وتشمل أبرز التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في هذا الصدد:

استمرار النزاعات وتصاعد العنف ضد المدنيين: لا تزال أعداد النازحين قسراً والضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة في ارتفاع مستمر، وهو ما يُضعف من قدرة الدول المتأثرة على تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الهدف.

ضعف الثقة بالمؤسسات: يعاني عدد كبير من الدول من تراجع ثقة المواطنين بمؤسساتهم العامة، نتيجة الفساد، وغياب الشفافية، وضعف استقلالية القضاء.

محدودية الوصول إلى العدالة: لا تزال فئات واسعة من السكان، خصوصاً في الدول الهشة أو الخارجة من نزاعات، تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى آليات العدالة الرسمية بشكل فعال وميسر.

تحديات بناء مؤسسات شاملة وتمثيلية: يواجه عدد من الدول صعوبة في ضمان مشاركة حقيقية لمختلف مكونات المجتمع، بما فيها النساء والشباب والأقليات، في عمليات صنع القرار.

تتفق الدول الأعضاء على أهمية تحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك اختلافات جوهرية وحساسة سياسياً حول كيفية تحقيقه. وتتمثل أبرز نقاط التصادم بين الدول الأعضاء في الآتي:

العلاقة بين السلام والتنمية والسيادة الوطنية: ترى بعض الدول أن ربط قضايا الأمن والسلام الدولي بشكل مباشر بأجندة التنمية قد يفتح الباب أمام تدخل المجتمع الدولي في شؤونها الداخلية، فيما ترى دول أخرى أن هذا الربط ضروري لأن انعدام الأمن هو السبب الجذري لتعثر التنمية في مناطق عديدة.

العقوبات الاقتصادية الأحادية: تختلف الدول بشكل حاد حول ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية الأحادية (Unilateral Coercive Measures) تشكل انتهاكاً لمبادئ التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على الفقر والأمن الغذائي في الدول المستهدفة، أم أنها أداة سياسية مشروعة لا علاقة لها بأجندة التنمية.

حق تقرير المصير والاحتلال: تتباين مواقف الدول حول إدراج إشارات صريحة إلى حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو الاستعمار في تقرير مصيرها ضمن وثائق متابعة الأهداف، بين من يعتبرها جزءاً أصيلاً من مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، ومن يرى أنها قضية سياسية لا ينبغي إقحامها في وثائق تنمية فنية.

فعلى سبيل المثال، وخلال اعتماد الإعلان الوزاري الختامي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 — الذي راجع الهدف السادس عشر ضمن الأهداف الخمسة قيد المراجعة المتعمقة لذلك العام، وذلك بعد مفاوضات استغرقت أكثر من 70 ساعة عبر عشرات الجلسات غير الرسمية — لم تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد فقرتين من فقرات الإعلان بتوافق الآراء، فاضطرت إلى طرحهما للتصويت:

الفقرة الأولى تناولت الإقرار بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون سلام وأمن، بما تضمنته من إشارة إلى حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي في تقرير مصيرها.

الفقرة الثانية، وهي إضافة اقترحتها مجموعة من الدول (من بينها بيلاروسيا وإيران ونيكاراغوا وروسيا وسوريا)، تناولت تأثير العقوبات الاقتصادية الأحادية على الفقر والأمن الغذائي وباقي الأهداف، وقد عارضت المملكة المتحدة إدراج هذه الفقرة معتبرة أن طرحها جاء متأخراً وأنها محاولة لـ"انتقاء" عناصر بعينها من خطة عام 2030 بما يخدم أجندة سياسية معينة.

وفي نهاية المطاف، اعتُمد الإعلان الوزاري بعد التصويت على الفقرتين، في سابقة لفتت الانتباه إلى حجم الانقسامات الجيوسياسية والاقتصادية داخل المنتدى في تلك الدورة.

وفيما يلي مواقف الدول المختلفة حول هذه الهدف:

الدول الغربية: ركزت على أهمية سيادة القانون، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، بوصفها أولويات أساسية لتحقيق الهدف، مع تحفظ عام على ربط قضايا السلام والأمن بملفات مثل العقوبات الاقتصادية.

دول مجموعة عدم الانحياز وبعض الدول النامية: شددت على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، بما في ذلك تداعيات الاستعمار والاحتلال والعقوبات الأحادية، معتبرة أن تجاهل هذه الملفات يجعل مقاربة الهدف منقوصة وغير متوازنة.

الدول الخارجة من نزاعات أو انقسامات مؤسسية داخلية: ركزت على أولوية إعادة توحيد المؤسسات وبناء الثقة بين مكونات المجتمع الوطني، ودعت إلى مراعاة خصوصية سياقاتها الانتقالية عند تقييم التقدم المحرز في هذا الهدف.

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

1. كيف يمكن تحقيق توازن بين معالجة قضايا الأمن والسلام الدولي ضمن أجندة التنمية، واحترام سيادة الدول على شؤونها الداخلية؟
2. ما هو الأثر الفعلي للعقوبات الاقتصادية الأحادية على قدرة الدول المتأثرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3. ما هي الآليات المناسبة لبناء الثقة بالمؤسسات العامة في الدول التي تعاني من ضعف الحوكمة أو الانقسام المؤسسي؟
4. كيف يمكن تحسين وصول الفئات الأكثر هشاشة إلى العدالة في الدول الهشة أو الخارجة من نزاعات؟
5. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المساءلة الدولية في مكافحة الفساد دون المساس بالسيادة الوطنية؟
6. كيف يمكن ضمان مشاركة حقيقية للشباب والنساء والفئات المهمشة في عمليات صنع القرار المؤسسي؟

مصادر البحث

يتوقع من المندوبين الاعتماد على مصادر رسمية وموثوقة عند إعداد مواقف دولهم، ومن أبرزها:

- [أجندة 2030 للتنمية المستدامة](#)
- [HLPE المنتدى السياسي الرفيع المستوى](#)
- [ECOSOC المجلس الاقتصادي والاجتماعي](#)
- [قاعدة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة](#)
- [تقارير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة](#)
- [VNRs قاعدة المراجعات الوطنية الطوعية](#)
- البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة.